سحرة وان في السحور بركة والسنة تاخيره لقوله عليه السلام ثلاث
لا خلاف المرتس يعجل الافطار وتاخير السحور والسواك الا به
اذا شك في الفجر ومعناه تساوي الطرفين والافضل ان يتدرع
بحرز عن المحرم ولا يجب عليه ذلك لو اكل فضوه تام لان الاصل
هو الليل وعن الحنفية اذا كان في موضع لا يتبين الفجر او كانت
الليلة مقمرة او متغيمة او كان بصره علة وهو شك يباح الاكل ولو
اكل فقد اساء لقوله عليه السلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك
وان كان اكبر رايه انه اكل والفجر طالع فعليه قضاؤه عملا بالغالب
الراي وفيه الاحتياط وعلى ظاهر الرواية لا قضاء عليه لان الاصل
لا يزال الا بمثله ولو ظنها ان الفجر طالع لا كفارة عليه لانه بنى
الامر على الاصل فلا يتحقق الجناية ولو شك في غروب الشمس لا يحل له
الفطر لان الاصل هو النهار ولو اكل فعليه القضاء عملا بالاصل
وان كان اكبر رايه انه اكل قبل الغروب فعليه القضاء رواية واحدة
لان النهار هو الاصل ولو كان شاكا فيه وتبين انه ليل لم يجب
ينبغي ان يجب الكفارة نظرا الى ما هو الاصل وهو النهار ومن اكل

في

في رمضان ناسيا فظن ان ذلك يفطره فاكل بعد ذلك متعمدا
فعليه القضاء دون الكفارة لان الاشتباه استند الى التباس
فتخففت شبهته وان بلغه الحديث وعلمه فكذلك في رواية
عن ابي حنيفة انها تجب كذا عنهما لانه لا اشتباه فلا شبهة وجه الاول
قيام الشبهة الحكمية بالنظر الى القياس ولا يعلم بالعلم كوطي الاب جارية
ولو احتجم وظن ان ذلك يفطره ثم اكل متعمدا فعليه القضاء والكفارة
لان الظن ما استند الى دليل شرعي الا اذا افتاه فقيه بالخطأ لان
الفتوى دليل شرعي في حقه ولو بلغه الحديث في عنده فكذلك
عند محمد لان قول الرسول لا ينزل عن قول المفتي وعن ابي يوسف
خلاف ذلك لان على العامي الاقتداء بالفقهاء لعدم الاهتداء
في حقه الى معرفة الاحاديث وان عرف تاويله يجب الكفارة
لانتفاء الشبهة وقول الاوزاعي لا يورث الشبهة لمخالفته القياس
ولو اكل بعد ما اغمي عليه متعمدا عليه القضاء والكفارة كيف وكان
لان الفطر مخالف القياس والحديث ما دل بالاجماع واذا
جومعت الناسية او المجنونة وهي صائمة عليها القضاء

ومن احتجم